المسرح الجديد للسياسة الدولية

الدول الكبرى قبل الحرب وبعدها

الأرض ملعب — كما قال شاكسبير — والناس على ظهرها فرقة تمثيل . . . وهؤلاء الممثلون ضروب وشكول ، وألوان ، منهم الجليل والضئيل ، ومنهم القصير والطويل ، والبدين والنحيل ، والتافه الذى لا يؤدى إلا عملاً تافهاً مثله ، والقوى الجبار الذى يحتل صدر المسرح ، ويروح ويغدو فى زهو وكبرياء . ومنهم القسيم الوسيم ، الحسن البزة والشارة ، المدجج بالسلاح من قمة رأسه إلى أخمص قدمه . ومنهم من يسعى فى أسمال بالية ، وثياب ممزقة رثة ، وهو أعزل من السلاح ، وقد ألحت عليه الأمراض والعلل . فسعاله لا ينقطع ، ودمعه لا يرقأ . . . وفى الممثلين طوائف لها صور وأجسام ، وليس لها إرادة ولا روح ، إذا تحركت أو ضحكت ، فإنها لا تفعل ذلك بمحض رغبتها وإرادتها بل لأن وراء الستار شخصاً يحركها ويضحكها ، وذلك بواسطة حبل يمسك بيمينه : يجذبه ذات اليمين فتتحرك ذات اليمين ، ويجذبه إلى الشمال فتتحرك نحو الشمال . ثم يديره إدارة فنية فترقص تلك الصورة وتلعب ، أو تضحك وتطرب . . .

وللقارىء الحق — كل الحق — فى أن يصف مايجرى على المسرح بأنه مأساة أو مهزلة أو ملهاة ، أو رواية — كما قال شوقى — لم تتم فصولها . فذلك أمر متروك لحصافة القارىء ولباقته . . .

ولست ادرى هل تجرى الكواكب الأخرى ، مثل المشترى والمريخ وزحل روايات كالتى تجرى وتمثل على ظهر كوكبنا الصغير . وياليتنا كنا نعرف ، حتى نستفيد به من المقارنة والموازنة . لأن الشىء لا يعرف مقداره ، كما قيل ، إلا إذا قيس إلى غيره ، فأما ونحن فى حالة جهل تام بما يجرى فى تلك الكواكب العظيمة ، فإنى أستطيع أن أزعم أن روايتنا أبدع الروايات ، وأنها أبعث للأسى

والألم والضحك والتسلية فى آن واحد مما يجرى فى أى كوكب آخر . ومن شاء أن يأبى علىّ هذا الزعم فليتفضل ويثبت دعواه ، ويقرع الحجة بالحجة ، والبرهان بالبرهان .

***

والآن ، وقد مهدت لموضوعى بهذه المقدمة الوجيزة ، يمكننى الآن أن أدعو القارئ لأن يجلس معى لنتأمل فى هذا المسرح الطريف ، ولنلق نظرة على أكابر الممثلين فيه .

قضى النظام — أو إن شئت عدم النظام — السياسى لعالمنا هذا أن يقسم سطح الأرض إلى أقسام تسمى وحدات سياسية ، وهذا التقسيم يشمل سطح الأرض كله ، أو على الأقل ذلك الجزء من سطح الأرض الذى لم تغمره البحار والمحيطات ، وتركته جافًا يابساً ، طافياً فوق سطح الماء ؛ استولى الإنسان على هذا اليابس ، وقسمه إلى وحدات سياسية ، بحيث لم يترك شبراً واحداً من الأرض إلا أدخله فى واحدة منها . وهذا التطور السياسى الكبير ، لم يتم كله إلا فى نهاية القرن الماضى ، ورسم الإنسان بين هذه الوحدات « حدوداً » ترينا فى وضوح وجلاء أين تبدأ كل وحدة وأين تنتهى ، وأمكننا بذلك أن نقدر مساحتها وعدد سكانها .

ومع أن هذه الحدود والتقسيمات السياسية من صنع الإنسان ، وليست منطبقة دائماً على ظاهرات طبيعية ، فإنها أصبحت ، برغم ذلك ، محاطة بنوع من الحرمة والقداسة ، كأنها جبال قائمة لا تتزعزع ، ولا بد من حروب دموية ، ومعارك طاحنة لكى تحرك هذه الحدود عن مواضعها .

وهكذا أصبح هذا العالم الإنسانى مقسما إلى وحدات تختلف فى الحجم (المساحة) وفى عدد السكان ، وفى موازدهم الاقتصادية ، وفى حظهم من الرفاهية والرخاء والتعليم ، وإذا صرفنا النظر عن الأقطار التابعة لغيرها ، تبقى لدينا وحدات سياسية نسميها « الدول » تتصرف كل دولة منها فى مساحة محدودة من سطح الأرض ، هى صاحبة الأمر والنهى فيها إلى حد كبير . ولا أستطيع أن أذكر عدد هذه الدول على وجه التدقيق خشية أن يفوتنى بعضها ، ولكن عددها من غير شك يربو على الستين ، ولكيلا يكون هناك مجال

للبس أريد أن أنص صراحة على أن هذه الدول تشمل دولة مثل كندا واستراليا واتحاد إفريقية الجنوبية ، وزيلنده الجديدة ، وإيرلنده الحرة . فإن هذه كلها دول ذات سيادة ، وإن كانت داخلة ضمن الاتحاد البريطانى .

قضت الظروف إذن أن يقسم سطح اليابس بين نيف وستين دولة منفصلة ، غير متساوية ولا متكافئة : وإذا كنا نحن معشر الآدميين لا نتساوى كأفراد ، لا فى الطول ولا فى العرض ولا فى الوزن ، ولا فى الثقافة والعلم والسن ، فيجب ألا نعجب إذا رأينا الدول تتفاوت هى أيضاً فى الحجم والوزن ، وغير ذلك من الاعتبارات .

وقد ترتب على ما نشاهده من الاختلاف الكبير بين الدول أن أصبح بعضها يدعى صراحة الدول الكبرى . وقبل الحرب كان فى العالم سبع دول كان يطلق عليها باتفاق الجميع هذا الوصف . ولا أعرف أن كاتباً أو مفكراً سياسياً قد حاول أن يتحدى هذه التسمية أو ينادى ببطلانها . من هذه الدول خمس فى أوربا ، وهى بحسب الترتيب الأبجدى ألمانيا وإيطاليا وروسيا وفرنسا والمملكة المتحدة . واثنتان خارج أوربا وهما الولايات المتحدة فى أمريكا الشمالية ، واليابان فى آسيا . . .

وهذا التمييز بين الدول اعترفت به عصبة الأمم فى نظمها ودستورها ، إذ خصصت لكل من الدول الكبيرة — أثناء وجودها فى حظيرة العصبة كرسياً ثابتاً فى مجلس إدارتها ، بينما ينتخب من الدول الأخرى عدد محدود ليكون فى المجلس بضع سنين ، ثم يخلى مكانه لغيره من الدول غير الكبيرة .

وقد أحفظ هذا النظام بعض الدول ، التى كانت تطمع فى أن تدخل فى نطاق الدول الكبرى ، وأرادت أن يكون لها كرسى ثابت لا يتزعزع فى مجلس العصبة . وهذه الدول هى — بوجه خاص — البرازيل ، واسبانيا ، وبولنده . فتقدم كل منها ، فى وقت من الأوقات ، يطالب بمكان ثابت فى المجلس ، ولكن طلبه قوبل بالرفض التام ، واستقالت البرازيل بعد ذلك من العصبة ، ولم تشترك فى أعمالها . ولاشك أن هذه الدول الثلاث فى حالة وسط ، أى أنها على هامش الحدود بين الدول الكبيرة وغير الكبيرة ، وقد عز عليها بوجه خاص أن ترى ألمانيا وهى الخصم اللدود تنضم إلى عصبة الامم عام ١٩٢٥ فتمنح مكاناً دائماً فى المجلس ، وتحرم هى من ذلك الامتياز .

والآن يحسن بنا أن نفكر قليلا فى المقياس الذى نقيس به الدول — إذا كان من الممكن أن نجد هذا المقياس — والذى بمقتضاه سمحنا لأنفسنا أن نصف دولة مثل إيطاليا واليابان بأنها من الدول الكبرى ، وأبينا أن نطلق هذا الوصف على دولة مثل هولنده وبولنده والبرازيل والسويد .

ولنبدأ بحثنا باستعراض العناصر المختلفة التى قد تتميز بها دولة على دولة ، لكى نتمكن من الموازنة بين تلك العناصر ، لعلنا نهتدى إلى أيها أكبر خطراً فى تصنيف الدول ورفع بعضها فوق بعض درجات . فإننا إذا وصفنا رجلا بأنه عظيم ، فلابد لنا أن نبنى هذا الوصف على بعض الاعتبارات الجسدية أو الثقافية أو العقلية أو المالية ، أو على هذه كلها أو بعضها . أما فى الدول فإننا نستطيع أن ننظر إلى الأمور الآتية : المساحة ، عدد السكان ، درجة الثقافة ، التعليم — حظ الأمة من الرخاء وخفض العيش — مقدرة الشعب الاقتصادية (الإنتاج الزراعى والصناعى) — امتلاك المستعمرات — التفوق الحربى .

وعلى الرغم مما قد يعترى القارئ من الضجر لابد لنا أن نعرض لكل من هذه العناصر على حدة :

١ — المساحة

لننظر أولا إلى المساحة ، فإن الاختلاف فيها معناه أن بعض الدول تستأثر بنصيب عظيم من سطح اليابس ، وتتفوق فى هذا على غيرها من الدول . ولاشك أن بعض الدول الكبيرة ذات مساحة عظيمة مثل الولايات المتحدة وروسيا . ولكن أراضى سائر الدول الكبرى متوسطة فى المساحة ، فإيطاليا أصغر مساحة من بولنده واسبانيا وفنلنده وبلاد السويد والنرويج وتركيا . والمملكة المتحدة (المؤلفة من انجلترة وبلاد الغال ، واسكتلندة وشمال إرلنده) أقل فى المساحة من إيطاليا ، وبالتالى فهى أقل من تلك الدول ، ومن دول أخرى كثيرة مثل يوجوسلافيا ورومانيا .

كذلك إذا نظرنا إلى دول عظيمة الرقعة مثل البرازيل (وهى تزيد على نصف أوربا) أو استراليا أو كندا ، فإننا نجد مساحة هائلة ولكن الدولة التى تسيطر عليها ليست معدودة فى الدول الكبرى .

فهل معنى هذا أن المساحة عنصر قليل الخطر ، لا يقام له وزن بين الدول ؟ وكيف يمكن أن تكون المساحة عنصراً ضئيل الخطر ، مع أن الأرض هى « المجال الحيوى » وهى موطن الشعوب ومصدر خيراتها وينبوع ثروتها . . . ومن أجل الأرض تناحرت الشعوب ، واستعرت الحروب . . . ولئن كانت ألمانيا قد أثارت فى العالم حرباً شعواء من أجل إقليم صغير يدعى دانزج ، فكيف يجوز لقائل أن يزعم أن الأراضى ليست بالأمر الكبير الخطير ؟

والرد على هذا الاعتراض هو التسليم بأن المساحة عنصر هام من عناصر القوة لكل دولة من الدول ، ولكن الدول — مع هذا — لا تتفاوت ، ولا يفضل بعضها بعضاً لمجرد المساحة ، وذلك لأمرين : أولهما أن العبرة فى المساحة بالكيف ، لا بالكم ، ورب ميل من الأرض خير من ألف ميل . وثانيهما أن هنالك اعتبارات أخرى لا تقل خطراً عن مجرد المساحة ، مثل موارد الثروة التى تشتمل عليها تلك الأرض ، وما عمله السكان للانتفاع بتلك الأرض . وهكذا نصل إلى الاعتبار الثانى الهام وهو :

٢ — عدد السكان

ولا شك فى أن عدد السكان عنصر من أهم العناصر ، التى توزن بها أقدار الدول ، وكثيراً ما نسمع الناس يفخرون بأن عددهم ضخم كبير . . . وليس الوقت ببعيد يوم كنا نسمع صيحة من زعيم إيطالى عظيم ، ينبئ العالم بأن لديه ثمانية ملايين من الحراب ، معدة مهيأة ليوم من الأيام ، فمن ذا الذى يجرؤ بعد هذه الصيحة أن ينكر أن إيطاليا من الدول الكبيرة ؟

أجل إن عدد السكان أمر خطير ، والدول الخمس الأوربية ، التى سلم الجميع قبل الحرب أنها من الدول الكبرى ، هى فى الوقت نفسه أكثر دول أوربا سكاناً ، إذ لا يقل عدد سكان إيطاليا ، وهى أصغرها ، عن ٤٢ مليوناً من الأنفس ، بقطع النظر عما بأيديهم من السيوف والحراب . . .

ويلى هذه الدول الخمس فى السكان بأوربا بولنده التى بلغ عدد سكانها ٣٥ مليوناً ، ولهذا رأيناها تطمح لأن تعد فى جملة الدول الكبرى . ولكن طلاب الجغرافيا السياسية يعلمون أن ذلك الطموح سابق لأوانه ، لأسباب كثيرة منها

أن بولنده دولة حديثة التكوين ، ولم تندمج بعد الاندماج الكافى ، وسكانها يشتملون على عدد كبير من العناصر غير البولندية ، فقد كان فيهم بضعة ملايين من الروس ، وبضعة ملايين من اليهود ، وعدد لا يستهان به من الألمان ، وغير هؤلاء من الأجناس .

وإذا نظرنا خارج أوربا نرى أن البرازيل تضارع فرنسا وإيطاليا فى عدد السكان ، ولكن نسبة عالية من سكانها تتألف من المهاجرين الذين لم يندمجوا بعد . بل أكثرهم لا يعرف لغة البلاد ، ولم يتشرب روحها وتقاليدها . والذى أرجوه أن تصبح البرازيل يوماً فى عداد الدول الكبيرة ، ولكن هذا اليوم لم يحن بعد .

كذلك الصين لم تكن تعد فيما مضى من الدول الكبرى ، مع أن الشعب الصينى يحتل مساحة كبيرة من الأرض ، ويعيش فى وطن غنى التربة طيب الهواء ، وافر الماء كثير المعادن والكنوز ، والسكان أكثر شعوب الأرض عدداً . إذ يزيدون على ٤٠٠ مليون من الأنفس ، والشعب الصينى عريق فى الحضارة المادية والأدبية ، وطالما أنجب الحكماء والعلماء ، وكان مضرب الأمثال فى التفوق الفنى على مدى العصور .

لماذا — إذن — لم تكن الصين من قبل تحسب فى عداد الدول الكبرى ، مع أن اليابان التى اقتبست حضارتها من الصين كانت تعد واحدة من تلك الدول ؟ أيمكن أن يكون هنالك خطأ فى الموازين التى توزن بها الدول ، ولهذا لم تدخل الصين فى عداد الدول الكبرى ؟

كلا ! ليس هنالك خطأ فى المقاييس ، ولم يكن الكتاب السياسيون مخطئين إذ لم يعدوا الصين من الدول الكبيرة ، وهذا للأسباب الآتية :

السبب الأول : أن الشعب الصينى كانت تعوزه الوحدة السياسية ، التى تمكنه من أن يعمل فى الأوقات العصيبة وهو موحد الرأى متفق الكلمة . كانت كل واحدة من مديريات الصين تتمتع بالاستقلال التام ولم يكن للحكومة المركزية نفوذ عظيم ؛ ولذلك اتجهت جهود الزعماء فى الزمن الحديث إلى تنظيم التعاون بين الولايات الصينية ؛ وخشيت اليابان نجاح هذه الجهود ، فبادرت بالأغارة على الصين عام ١٩٣١ ، ثم عام ١٩٣٥ .

السبب الثانى : أن الشعب الصينى تعوزه وحدة الثقافة ، فان فى الصين لغات

عديدة ، أشهرها لغة ماندارين ، التى توشك اليوم أن تكون هى اللغة الرسمية للبلاد كلها .

السبب الثالث : أن الحضارة الصينية القديمة لا تكفى فى نظر رجال السياسة اليوم ؛ بل لا بد من مجاراة الحضارة الحديثة ، سواء أكانت هذه المجاراة خيراً أو شراً .

والأمل قوى — على الرغم مما يبدو اليوم من علامات الانشقاق بين الأحزاب الصينية — أن الجهاد العنيف التى احتملته الصين ، والخطوب التى عانتها فى هذه الحرب الضروس ، ستخلق فى أبنائها شعور الوحدة والتعاون ، وروح القومية المشتركة .

وما يقال عن الصين ينطبق إلى حد بعيد على الهند ، الكثيرة السكان ، الغنية الموارد ، ولكنها — إلى جانب هذا — قد تنوعت وتعددت فيها اللغات والثقافات ، واشتملت على إمارات مستقلة أو شبه مستقلة . فاذا أمكن التغلب على هذه العقبات ، جاز لنا أن نتوقع أن نرى الهند أيضاً فى عداد الدول الكبيرة .

وصفوة القول أن عدد السكان عامل خطير فى قوة الدولة . وأن الأقطار القليلة السكان لا تستطيع أن تطمح إلى احتلال مركز ممتاز بين الدول فهنالك دول صغيرة لا يحول بينها وبين بلوغ مرتبة الدول الكبرى سوى قلة السكان ، مع أن أبناءها يضارعون أرقى الشعوب فى أى قطر من الأقطار ، ففى هولنده مثلا ، وسويسره وبلجيكا ودانمارك وتشيكوسلوفاكيا أمم تتمتع بأوفر قسط من التقدم والرقى الثقافى والأدبى . ولكن حالت قلة عددهم دون بلوغهم مرتبة الدول الكبيرة .

ولا عبرة بما يقال من أن مخترعات جديدة مثل القنبلة الذرية ونحوها ستسوى بين الدول ، فانها إذا أصبحت ملكا للجميع زال أثرها كعامل يميز بين الدول .

وهكذا نرى أن صغر المساحة وقلة السكان عائقان لا يستهان بهما فى تقدير الدول طبقاً للموازين المقررة أو شبه المقررة لدى الكتاب السياسيين .

والآن أعرض بسرعة للعناصر الباقية من عناصر القوة الدولية ، وسأتناولها باختصار لأنها متصلة ومرتبطة بما تقدم ذكره أشد الارتباط .

٣ — الثقافة

لا أظن أن أحداً منا يشك فى أن الشعب الذى بلغ شأواً كبيراً فى العلم والفن ينال بهذا مرتبة عظيمة من التقدير ، ويؤهل نفسه بهذا لمكان محترم بين الشعوب . والرقى الثقافى يجعل الأمة الصغيرة العدد أعظم خطراً من أمة قد تفوقها فى العدد ، ولكنها تقصر عنها فى ميادين العلوم والفنون . وقبل الحرب كان العالم ينظر إلى ألمانيا — مثلا — ويرى أنها دولة أعظم من روسيا ، لأن الناس كانوا يعدون روسيا — إن خطأ أو صواباً — أقل ثقافة من ألمانيا . كذلك كان لفرنسا دائماً شأن أعظم من إيطاليا ونفوذ أكبر فى جميع أنحاء العالم بسبب تفوق فرنسا الثقافى بوجه خاص .

٤ — مستوى المعيشة

من الأمور التى يجوز أن تخطر للمرء كمقياس لتقدم الأمم مستوى معيشتها ، أى درجة تمتع السكان جميعاً « بأسباب الراحة والرفاهية » مثل طيب الغذاء ، وكفاية الملبس والمسكن ، والعناية الصحية ، ووفرة فرص التعلم والتأدب . فيكون مقياس عظمة الدول درجة تحررها من الفاقة والمرض والجهل والاجرام .

هذا المقياس يبدو لأول وهلة كأنه المقياس العادل ، ولو أننا اتبعناه فى تقديرنا لكانت أرقى دول العالم دولة مثل زيلنده الجديدة أو دانمارك أو سويسره أو هولنده ، حيث يتمتع السكان بمعيشة أرقى وأمثل مما نجده فى جميع الدول الكبرى على الاطلاق .

أما السبب فى أن هذا المقياس لا يؤخذ به ، فهو أنه فى الحقيقة مقياس لرقى « المجتمع » وليس مقياساً لقوة « الدولة » . ولا يكفى — مع الأسف — رقى المجتمع وحده لاحراز ذلك النفوذ العظيم فى العالم الذى يؤهل الدولة للمكانة الأولى بين الدول .

٥ — امتلاك المستعمرات

ولقد يخيل إلينا أن الدول صاحبة المستعمرات هى أكبر دول العالم ؛ وأن امتلاك أقطار فيما وراء البحار أو أمام البحار ، شرط أساسى للتفوق بين الدول . وقد وقرت هذه الفكرة فى نفوس كثير من الناس ، وطالما لعبت بعقول الساسة ، وكانت سبباً فى إثارة الحروب والاضطرابات الدولية . وقد نادت ألمانيا من قبل بأن لها « حقاً » فى حيازة المستعمرات ، وكذلك طالبت بولنده بمثل هذا . وها هى ذى إيطاليا قد أقحمت نفسها فى الحرب العالمية الأولى والثانية ، من أجل أطماعها الاستعمارية . وقد ساقتها هذه السياسة إلى التمزق والدمار . وكادت أن تقضى القضاء الأخير على الشعب الايطالى الممتاز بين شعوب أوربا .

وعلى الرغم مما وقر فى الأذهان من أن المستعمرات سبيل إلى العظمة أو أنها من مكملات العظمة ؛ فانها فكرة خاطئة ، بل هى فى الحقيقة إقرار بالحقارة والضعة ، لأن الدولة التى تظن أنها لا تعظم إلا بمستعمرة تحوزها ، تعترف ضمناً بأنها عاجزة عن أن تكون عظيمة بنفسها وبأبنائها ومواردها .

وأسوق هنا دليلا على خطأ هذه الفكرة أمرين : أولهما أن هنالك دولا لا تقتنى مستعمرات ، وكانت مع ذلك معدودة فى الدول الكبرى ، ولا يعارض فى هذا أحد . منها ألمانيا كما كانت قبل الحرب ، بل وقبل العهد النازى نفسه ، ومثل امبراطورية النمسا والمجر قبل عام ١٩١٤ ، والولايات المتحدة فى أمريكا الشمالية ليس لها مستعمرات تستحق الذكر ، وإيطاليا نفسها لم تكن تملك قبل الاستيلاء على الحبشة سوى بضع مساحات صحراوية قليلة النفع ، وأظن أن جميع العقلاء يسلمون بأن الاستيلاء على الحبشة ، فترة من الزمن ، لم يزد فى عظمة إيطاليا شيئاً .

الأمر الثانى : أن هناك دولا صغيرة تملك مستعمرات واسعة الأرجاء ، نخص بالذكر منها هولنده وبلجيكا والبرتغال ، ومع ذلك فان هذه الدول لم تكبر بهذا ولم تعظم ؛ ولم تبلغ بمستعمراتها مرتبة ترفعها عن كونها دولا صغيرة .

٦ و ٧ — التفوق الاقتصادى والحربى

إن التفوق فى الميدان الاقتصادى ، أى فى إنتاج الغلات الزراعية والصناعية والتفوق الحربى هما فى الحقيقة أمر واحد . ومع التسليم بأن « صفة » المحارب لا يزال لها بعض الشأن فى الحروب الحديثة ، فان « عدة » المحارب والأدوات الجهنمية التى يحارب بها لها شأن أكبر وأخطر . فلقد انتهى الزمن الذى كان فيه البطل الصنديد يقف منفرداً والسيف يلمع فى يمينه والدرع السابغة فى يساره ، وينادى هل من مبارز ؟ هل من مناجز ؟ ثم يكر على الصفوف ، فيقتل الألوف ، ويوزع الحتوف . لئن جاز مثل هذا الأمر فى العصور الغابرة فانه لن يجوز فى عصرنا هذا . وإنما التفوق الحربى اليوم هو فى إنتاج المدافع والطائرات والسفن والدبابات والقنابل المدمرة المخربة ، وسائر العدة الحربية ، التى لا تكاد تقع تحت حصر . وهذه العدة ما هى إلا جزء من الانتاج الصناعى لكل دولة . ولهذا كان التفوق الاقتصادى والحربى فى الواقع شيئاً واحداً .

ويستند التقدم الاقتصادى إلى أمرين : أولهما خاص بالبلاد ، والثانى خاص بالسكان ، فأما البلاد فيقاس تفوقها بوفرة الغلات الزراعية ، ووفرة الوقود اللازم لتوفير القوة ، ووفرة المعادن والمواد الأولية اللازمة للصناعة ؛ ويوشك ألا يكون بين الدول الكبرى التى ذكرناها من تتوافر لديها جميع عناصر الانتاج الاقتصادى ، فألمانيا قليلة البترول والنيكل والنحاس ، ومواردها فى الحديد لا تكفيها . وفرنسا خالية تماماً من البترول ، وإيطاليا واليابان فقيرتان فى المعادن والوقود . وبريطانيا قليلة المواد الغذائية والبترول ، والولايات المتحدة وروسيا أوفر الدول غلات ، ولكنها فقيرة فى المطاط وفى غلات المناطق الحارة . غير أن هذه الدول كلها تشتمل على موارد اقتصادية عظيمة ، رغم افتقارها إلى بعض الغلات .

أما الأمر الثانى العظيم الخطر فى الانتاج فهو مقدرة الشعب على استغلال هذه الموارد ، وعلى تنظيم الصناعة تنظيما يضمن أكبر وأوفر إنتاج ممكن ، ويكفل للأمة اتساعاً واسعاً فى تجارتها العالمية ، وازدياد ثروتها تبعاً لذلك .

ولعل هذا المقياس ، أعنى التفوق فى الميدان الاقتصادى هو المقياس الذى

اتبعه الناس ، عن عمد أو غير عمد ، فى تقديم الدول بعضها على بعض ، لأنه يعبر عن أمرين هما الركنان الخطيران فى كيان كل دولة : وهما غنى الأرض ومواردها من جهة ، وكفاية الشعب ومقدرته على استغلال تلك الموارد من جهة أخرى .

* * *

وهكذا أوصلنا البحث والتنقيب إلى المقياس الذى تقاس به أقدار الدول ، وإلى تفسير لعله قريب من الصواب ، إلى تلك الظاهرة السياسية الكبرى فى العالم ، وهى انقسام الدول إلى دول كبيرة، ودول غير كبيرة . . . وقد يجوز لنا ، والحال كما وصفنا ، أن نقترح مقياساً حسابياً لتفوق الدول على النحو الذى نتبعه فى ترتيب التلاميذ درجات فى جداول الامتحان ، ومن الممكن أن يكون هذا المقياس على النحو الآتى :

إن كل دولة تتألف من ثلاثة عناصر :

(١) مساحة من الأرض .

(٢) عدد من الناس .

(٣) ما يعمله الناس فى تلك الأرض ؛ وإنى أقترح أن تمنح الدرجات بحيث يكون للأرض (أعنى مساحتها وخصوبتها ومعادنها الخ) ٢٥ درجة ، وللسكان (عددهم واستعدادهم وثقافتهم الخ) ٢٥ درجة ؛ ولنشاط السكان وحسن استغلالهم لأرضهم ٥٠ درجة . ولا شك أنه فى وسع القارىء اللبيب أن يمنح كلاً من الدول الكبرى درجات على هذه الصورة ، ثم يرتبها بحسب تقدير الدرجات إلى برنجى وإيكنجى وهلم جرا . . .

وبعد فإن هذه الحرب العالمية الثانية ، قد بدلت من أوضاع الدول الكبيرة وغيرت ، وحذفت من عداد هذه الدول ثلاثاً سحقتها الحرب سحقا ومحقتها محقاً ، ألا وهى اليابان وألمانيا وإيطاليا ، ومع أن المسرح الدولى هو سطح الأرض ، الذى لم يتغير كثيراً ، فإن ثلاثة من كبار الممثلين ، قد انتزعت عنهم الأدوار الفخمة الضخمة ، التى كانوا « يلعبونها » . وقيل لهم إنكم منذ اليوم ستلزمون لعب الأدوار الثانوية ، ولن يكون لكم فى المسرح سوى مكان تافه ضئيل .

وهكذا خرج ثلاثة — ولو موقتاً — من أكابر اللاعبين ؛ وبقى أربعة .

ولكن ليس هذا كل ما طرأ على المسرح من التبديل والتحوير ، والترييع والتدوير . بل إننا رأينا فى الحقيقة مسرحاً جديداً له مظاهر تبعث على إمعان التفكير وإنعام النظر ؛ فقد أصبحنا يقال لنا أحياناً أن كبار الممثلين خمسة ، وطوراً يقال لنا إنهم ثلاثة . فيقال اجتمع الثلاثة الكبار تارة ، واجتمع الخمسة الأقطاب تارة أخرى . فأما الثلاثة الكبار فهم أمريكا وبريطانيا وروسيا (على الترتيب الأبجدى) وأما إذا كانوا خمسة فإن هذا يكون بإضافة كل من فرنسا والصين . . .

وهنالك أدلة كثيرة تثبت أن هذه الفوضى قد حيرت كثيراً من العقول ، وأشاعت بين الناس العجب والذهول . وأخذ الناس يتساءلون ما بال هؤلاء الكبراء يكونون خمسة اليوم ، ثم يصبحون ثلاثة غدا ؟

لقد اعترف ميثاق الأمم المتحدة بمبدأ الكبراء الخمسة ، وجعل لهم مكانهم الدائم فى مجلس الأمن كما كان للكبراء السبعة مكان دائم فى مجلس العصبة والميثاق هو دستور الأمم الجديد ، ونبراسها الذى يضىء لها السبيل إلى مستقبل باهر يحف به الأمن والرخاء والعدل والارتقاء . فلماذا إذن كل هذا التخليط والاضطراب ، ولماذا يكون الكبراء أحياناً خمسة وأحياناً ثلاثة ، مع أن مثل هذا الاضطراب لم يكن له وجود قبل هذه الحرب ، يوم كان عدد الكبراء سبعة باعتراف الجميع وبإقرار الخلق طرا .

إن السبب فى هذا أن مسرح السياسة قبل الحرب ، كانت تمثل فيه رواية واحدة . أما اليوم فإن فى المسرح الدولى روايتين ، تتعاقبان فى التمثيل : الأولى رواية عظيمة الخطر ، وليس فيها من كبار الأبطال إلا ثلاثة ، والثانية أقل خطراً وقد سمح فيها بأن يكون كبار الممثلين خمسة . فإذا ذكرت هذا أيها القارىء أدركت الفرق بين الحالين ، ووضح الصبح لذى العينين .

ولقد تحيرا أحد الساسة الإنجليز ، وهو الأستاذ هارولد لاسكى ، فوصف بريطانيا بأنها اليوم دولة فى المرتبة الثانية . فلامه الناس جميعاً ، لأن مثل هذا الأمر لاينبغى أن يقال ، مع أننا لو أعطيناها درجات فى المواد السابقة التى ذكرتها من قبل لما كان من الصعب أن تنجح وأن يكون ترتيبها متقدماً . . .

كذلك يهمس بعض الناس بأن حشر الصين فى زمرة الدول الكبيرة أمر أقل ما يقال فيه إنه سابق لأوانه . . . وإنى أستغفر الله لهؤلاء الناس ولما

يهمسون به . فإن الصين أمة عريقة فى الحضارة والمدنية ، وقد اضطلعت فى هذه الحرب بعبء ثقيل ، ونستحق كل تقدير وتبجيل .

وهذا الاضطراب فى أقوال الكتاب ورجال السياسة ، ما هو إلا صورة لحالة الاضطراب السائدة فى وقتنا هذا . ولذلك نرى السياسة لا تعرف لنفسها خطة ثابتة ومنهجاً واضحاً ، فى التقدير والتمييز . وهذا بعض ما اعقبته هذه الحرب الضروس من اختلال القيم واضطراب الموازين فبات من الصعب علينا اليوم أن نقطع برأى فيما آلت إليه الحال فى المسرح الدولى ، وفى أقدار الممثلين فيه . ولابد لنا من الانتظار قليلا حتى تستقر شئون هذا الكوكب المعذب ، ويثوب الرشد إلى عقول قادته وأولى الأمر فيه .

محمد عوض محمد